للذوات المتماثلة الواحدة بالاعتبار وليست زائدة عليها قوله هذا الاعتراض اه اشعرة
قائلون بان الصفات زائدة على موصوفاتها كما اشرنا اليه مع انهم يقولون بالتعليل مطلقا فيعللون الحكم
الوجودي النوعي بعلل مختلفة ليس مشترك الا الرازي قوله ويخرج العلم اه لا يخفى ان العلم عند كثير من
المتكلمين صفة ذات اضافة والمراد به هاهنا العلم التصديقي دون التصوري فلا يتجه على ان
العلم عندهم اضافة فلا يكون اختلاف في المعنى وان امتناع اجتماع المثلين انما يصح على تقدير اتحاد
العلم والمعلوم وهم لا يقولون قوله لان الصغر واخواته اه لقائل ان يقول المتكلمون عدوا
الصغر والكبر والقرب والبعد من المحسوسات فيكون موجودة بالضرورة ونفي الوجود عن الاضافات
لا ينافيه لاحتمال ان يكون مرادهم من الاضافات مفهوماتها لا ما صدقت عليه قوله مخصصه بعد اه
وذلك لان الصدق في الاثبات للتخصيص وفي النفي للتعميم بناء على ان نقيض الاخص اعم من نقيض
الاعم وذلك لان المنفي هاهنا الاجتماع هاهنا بمعنى وجوب عدم الاجتماع من اي جهة كانت سواء كانت
واحدة او متعددة لعدم امكان الاجتماع من جهة واحدة قوله لا ابدان لا يخفى ان العقل لا يوجب
ذلك بل يوجب عدم اجتماع الضدين في محل واحد من جهة واحدة ولا من جهتين ولا يظن ان
السواد والبياض ضدان مع اجتماعهما في البلقة التي هي محل واحد من جهتين بما فيه(?) لان
البلقة عندهم ليس محلا واحدا فانهم لا يقولون بالمتصل الواحد قوله ثم ذلك النقض اه لظاهر(?)
ان المصرح به في التضاد من الامور الاعتبارية التي يحكم بها العقل باحدى الاعتبار
ويمكن اجتماعهما في محل واحد من جهة واحدة على تعريف الضدين فانه يدل على انهما
لا يجتمعان في محل واحد اصلا لا من جهة واحدة ولا من جهتين وليس عدم الحكم(?) والحركة
ونحوهما مما يجزم به قوله وستعرف اه هذا القيد مذكور في تعريف المتقابلين مع الوحدة
وهاهنا بدونها فهو هناك قيد مدخل وهنا قيد مخرج كما اشرنا اليه والتحقيق انه اذا

ذكره

ذكره مع الوحدة يكون قيدا للاجتماع فاذا وقع في سياق النفي يفيد التعميم بناء
على ان نقيض الاعم اخص من نقيض الاخص واذا ذكر بدون الوحدة لا يكون قيدا
للاجتماع بل بيانا لاطلاقه فان الاجتماع لا يتصور الا بوجه فاذا وقع في سياق
النفي يفيد التخصيص بناء على ان نقيض الاعم اخص من نقيض الاخص فتامل ولا تغفل قوله
فانه صفة له(?) لا يخفى ان تعريف الصفة النفسية كما سبق لا يصدق عليه الا ان يقال المراد من
القيام بالمحل نحو وجود الاعراض فيعبر عنه به قوله الا ترى اه اشار الى ان الواسطة
في الاثبات يستلزم احدى الواسطتين اي الواسطة في الثبوت والواسطة في العروض
ولا يخفى انه يحتاج الى الاثبات بل الامر ليس كذلك البتة الا ترى ان في عجز الوجود(?)
تحقق الواسطة في الاثبات دون الواسطتين الاخريين ولعل المقصود ان التنافي يمكن التصديق
بالنظر الى ذاتيهما حيث يحكم به بمجرد تصورهما بخلاف المثلين فان التنافي بينهما ليس كذلك
ولا شك ان الواسطة في الاثبات تجتمع مع هذا النحو من احدى الواسطتين الاخريين فيه
ما فيه قوله والاول اه يمكن تاييده بما ذهب اليه الحكماء من ان تشخص الشيء هو بعينه نحو
وجوده وان وجود العرض هو بعينه وجوده في موضوعه والحق ان ذلك ادعى
بديهي وهذه المسالك تنبيهات عليه فان قيل اجتماع المثلين كاجتماع الخطين في
سطح واحد واجتماع السطحين في جسم واحد متحقق فانها حالة في تمام السطح او الجسم
حلول السريان قلنا المراد بوحدة المحل هاهنا وحدته في الذهن والخارج معا
ووحدة محل الخطين والسطحين انما هو في الخارج فقط اذ السطح او الجسم من حيث انه
ممتد الى جهة محل الخط او السطح من حيث انه ممتد الى جهة اخرى محل لخط او سطح
اخر فالمحل هاهنا ليس واحدا في الخارج والذهن معا بل في الخارج فقط ومن

Copyright © King Saud University